المملكة المغربية
وزارة الداخلية

المديرية العامة للجماعات المحلية
مديرية التخطيط والتجهيز
رقم :.....ق ت خ
تاريخ :.....
D2335

14 أبريل 2017

وزير الداخلية

إلى

السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات

الموضوع: مذكرة استعجالية حول تدبير المجازر.

المرجع: رسالتكم عدد 2017/70 بتاريخ 14 أبريل 2017.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، تبعا لرسالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، و المتعلقة بالمذكرة الاستعجالية بشأن تدبير المجازر التي تم إعدادها من طرف مجلسكم، بناء على مهمات المراقبة التي شملت 70 مجزرة بالمجالين الحضري و القروي خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2007 و 2015، يشرفني أن أحيل عليكم مذكرة حول المجازر الجماعية للحوم الحمراء تتضمن معطيات ميدانية و مستجدات تروم تأهيل و عصرنة القطاع.

أما بالنسبة لمختلف التوصيات الواردة بالمذكرة الاستعجالية، فسيتم تشكيل لجنة وزارية مشتركة (الداخلية و الفلاحة) من أجل تعميق دراستها و إعداد برنامج عمل مشترك تحدد من خلاله الإجراءات و التدابير العملية لتفعيلها.

والسلام

وزير الداخلية

عبد الوافي لفتيت

المملكة المغربية
وزارة الداخلية

المديرية العامة للجماعات المحلية
مديرية التخطيط والتجهيز
رقم :.....ق ت خ
تاريخ :.....

مذكرة حول
المجازر الجماعية

تعتبر مجازر اللحوم الحمراء تجهيزات عمومية جماعية، يتم إحداثها و اختيار أنماط تدبيرها من طرف المجالس الجماعية وفق مقتضيات المادة 83 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات. كما يمكن لفاعلين آخرين من القطاع العام أو الخاص إحداث و تدبير هذه المرافق.

و تكتسي هذه المرافق أهمية بالغة نظرا للدور الذي تلعبه في إعداد وتحضير و مراقبة اللحوم الحمراء المعروضة للاستهلاك. و يبلغ عددها بالوسط الحضري 184 مجزرة و بالوسط القروي حوالي 750 مذبحة تمكن من إنتاج أكثر من 300 ألف طن سنويا. و يتم تدبير أغلبها (92%) عن طريق الوكالة المباشرة من طرف الجماعات و الباقي، حوالي (8%)، يتم تسييرها عن طريق الاستئجار، باستثناء المجازر الجماعية للدار البيضاء التي يتم تدبيرها من طرف شركة للتنمية المحلية.

و بخصوص المداخيل الجبائية للمجازر بالمجال الحضري، فإنها تقدر بحوالي 196 مليون درهم موزعة على الشكل التالي :

- 116 مليون درهم لفائدة الجماعات (الرسم الرئيسي للذبح و الخدمات المتعلقة باستعمال مرافق المجزرة)؛
- 41 مليون درهم لفائدة وزارة الفلاحة (صندوق التنمية القروية)؛
- 39 مليون درهم لفائدة الأعمال الخيرية والتعاون الوطني.

غير أن هذه المرافق تعرف مجموعة من الاختلالات أهمها تقادم بنيتها التحتية وافتقادها للتجهيزات الضرورية وغياب الصيانة وعدم ملائمة طرق تنظيم العمل بها و تدبيرها؛ مما يؤثر سلبا على جودة الخدمات المقدمة من طرف هذه المرافق.

و لتجاوز هذه الوضعية، وفي إطار المواكبة التي تقوم بها وزارة الداخلية (المديرية العامة للجماعات المحلية) لفائدة الجماعات من أجل تأهيل و عصرنة مجازرها و احترافية تدبيرها، تم إصدار سنة 2012 دورية مشتركة (الفلاحة- الداخلية) تتعلق بتأهيل هذه التجهيزات مرفقة ب:

- كناش تحملات يحدد شروط و معايير الصحة و النظافة و التجهيزات الواجب توفرها بالمجازر ؛
- دفتر تحملات نموذجي للتدبير المفوض بهدف حث و تحسيس الجماعات على تحسين ظروف الذبح و إعداد اللحوم مع احترام معايير النظافة و الشروط الصحية اللازمة إضافة إلى تشجيعها على تطوير الشراكة مع القطاع الخاص؛

الشيء الذي مكن من عقد عدة اجتماعات على المستويات المحلية والإقليمية بخصوص ظروف تحضير وتهييئ اللحوم الحمراء. وقد أسفرت توجيهات هذه الأخيرة عن تشكيل لجان محلية عهد لها بتتبع وحصر الحالة الراهنة لوضعية المجازر وما تتطلبه من إصلاحات وترميمات و دراسة إمكانية بناء مجازر جديدة تتوفر على الشروط الصحية اللازمة.

في هذا السياق، تقوم العديد من الجماعات، إما بمبادرة خاصة منها أو في إطار برامج التنمية أو التأهيل الحضري، بإنجاز مشاريع تأهيل هذه المرافق أو بناء مجازر جديدة تستوفي الشروط الصحية و التقنية اللازمة مع اقتناء التجهيزات الضرورية، حيث وصل عدد مشاريع تأهيل المجازر إلى 40 مشروع بكلفة إجمالية تصل إلى حوالي 224 مليون درهم، تساهم وزارة الداخلية بـ 39 مليون درهم، إلى جانب الجماعات المعنية بـ 123 مليون درهم، وشركاء آخرون (صندوق التجهيز الجماعي، المجالس الإقليمية، الوكالات...) بـ 62 مليون درهم.

كما بلغ عدد مشاريع بناء مجازر جديدة أو تحويل مواقعها الحالية التي لم تعد تستوفي الشروط الصحية و التقنية و البيئية الملائمة ب 39 مشروعا، بكلفة مالية إجمالية تصل

حوالي 656 مليون درهم تساهم فيها وزارة الداخلية بـ 145 مليون درهم، و الجماعات المعنية بـ 235 مليون درهم و شركاء آخرون (صندوق التجهيز الجماعي، المجالس الإقليمية، الوكالات...) بـ 276 مليون درهم.

بالنسبة لمرفق نقل اللحوم الذي يعرف بعض الاختلالات تتعلق أساسا بعدم احترام شروط الصحة والنظافة حيث يتم نقل اللحوم في بعض المناطق بواسطة وسائل تفتقر للشروط الصحية إضافة إلى ضعف التتبع والمراقبة في تنفيذ عقود الامتياز المبرمة في هذا الشأن، فإن الوزارة تعمل بتنسيق مع القطاعات المعنية على إعداد دفتر تحملات لفائدة الجماعات من أجل تشجيعها على تدبير احترافي لهذا المرفق بشراكة مع القطاع الخاص وكذا توفير العدد الكافي من الشاحنات المجهزة لنقل اللحوم في ظروف صحية، ووفق القوانين الجاري بها العمل. كما تقوم الوزارة بدعم تمويل اقتناء شاحنات مجهزة لنقل اللحوم لفائدة بعض الجماعات التي لا تسمح لها ميزانياتها بذلك خاصة بالمجال القروي.

و بخصوص تفعيل مقتضيات المرسوم رقم 2.12.612 الصادر في 19 محرم 1434 (4 دجنبر 2012) بشأن مراقبة نظافة لحوم الأسواق و الذي يشير أساسا أن اللحوم المنقولة بين الجماعات يجب أن يكون مصدرها مجازر معتمدة على المستوى الصحي، وجب التأكيد على أنه منذ صدور هذا المرسوم لم يتم تفعيله في حينه نظرا لغياب مجازر معتمدة على المستوى الصحي و لتفادي كل ارتباك يؤثر سلبا على تزويد السوق الوطنية باللحوم بما في ذلك المطاعم الجماعية. و خلال الفترة (2013-2015)، و بعد عملية التحسيس لمختلف المتدخلين سواء من القطاع العام أو الخاص، تم خلق دينامية في مجال اللحوم الحمراء تمثلت في اعتماد ثلاث مجازر بالقطاع الخاص و مجزرتين جماعيتين (الحسيمة و الدار البيضاء) و اعتماد 34 وحدات لتقطيع و تثمين اللحوم من طرف المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية إضافة إلى انطلاق مجموعة من مشاريع بناء مجازر جديدة ببعض الجماعات الترابية.

من جانب آخر، و بهدف النهوض بقطاع اللحوم الحمراء ضمن رؤية شمولية، و ذلك في إطار مخطط المغرب الأخضر، تم التوقيع في أبريل 2014 على عقد البرنامج الثاني 2014-2020 تلتزم الحكومة أساسا من خلاله ب:

- بناء أو تأهيل 12 مجزرة بلدية في أفق تفويت تدبيرها للقطاع الخاص؛
- تقوية المراقبة الصحية و البيطرية و كذا محاربة الذبح السري؛
- دعم إحداث مشاريع مندمجة تتضمن وحدات التسمين، مجازر، ووحدات للتقطيع؛
- تهيئة و تجهيز 14 سوق للماشية؛
- مراجعة بعض النصوص القانونية المتعلقة بقطاع اللحوم الحمراء.

و لتفعيل هذه الالتزامات، يتم حاليا إعداد مخطط مديري وطني للمجازر من طرف وزارة الفلاحة و الصيد البحري بتنسيق مع وزارة الداخلية و ذلك بهدف التوفر على شبكة مندمجة من المجازر تضمن تغطية شاملة للتراب الوطني على أساس تلبية الحاجيات من اللحوم الحمراء و احترام المعايير التقنية و البيئية و الصحية. و وفق المخطط المديري الجديد، سيتم تحديد لائحة تضم 12 مجزرة جماعية من أجل تأهيلها و تحسين تدبيرها (التدبير المفوض أو شركة التنمية المحلية) بتنسيق مع المجالس الجماعية المعنية.